من بركات الحرب !

توسيع منافذ الأحياء الوطنية فى القاهرة

يبدو أن الشر الخالص والخير المحض كلاهما لم يخلق بعد فى هذه الدنيا ، وهذه الحرب بويلاتها ومصائبها ، وعلى كثرة ما أصابت، وأصابت العالم بالكوارث الجسام ، ينبت من خلال الشر فيها بعض الخير لنا ، على غير إرادة منها وما !

والخير الذى أعنيه هنا هو ماطلبته وزارة الوفاية الماشئة ، وهو أن يدرج فى مشروع ميزانيتها الاعتماد اللازم لتوسيع الحارات والأزقة المؤدية إلى داخل الأحياء الوطنية فى القاهرة حتى يسهل على سيارات المطافئ والإسعاف والنجدة أن تصل إليها إذا ألقيت عليها قنابل محرقة .

فأية كارثة أخرى غير الحرب وويلاتها كانت حقيقة أن تثيرنا هذه الهزة العنيفة التى تشعر معها أن فى القاهرة أحياء وطنية وأن هذه الأحياء ذات مداخل ضيقة لا تتسع لمرور السيارات ؟ إن أحدا من أصحاب السيارات لم يحاول مرة أن يتعرف إلى هذه الأحياء ، ولو أن أحدا منهم ساقته الأقدار من قبل مرة إليها فلم تتسع لسيارته لارتفع صوت من الأصوات المسموعة فى هذا البلد ينادى بالويل والثبور ، ويصيح بضرورة توسيع هذه المنافذ ، لا ليستطيع سكانها التنفس ولكن لتتسع لمرور السيارات !

غير أن الأقدار لم تسق مرة واحدة من قبل أحد أصحاب السيارات إلى هذه الأحياء المجهولة فى قلب العاصمة ، حتى شاء الحظ السعيد أن تقع الغارة على المدينة ، وأن تحاول سيارات المطافئ والإسعاف أن تشق طريقها إلى هناك فتعجز عن بلوغ أهدافها ، فنلتفت حينئذ فقط إلى أن هناك أحياء وطنية منافذها ضيقة لا تتسع لمرور السيارات !

فبارك الله إذن فى هذه الحرب ، وبارك فى ويلاتها الطاغية ، وبارك فى هذا الخير العظيم الذى ينبت من الشر العظيم !

منذ أربع سنوات كتب الدكتور حافظ عفيفى باشا فصلا فى كتابه " على هامش السياسة " يحظر فيه الدولة والأمة بأن هناك شيئا فى القاهرة المجهولة اسمه الأحياء الوطنية ،

" قد يحيل لكثير من الموسرين أن مدنا كبيرة كالقاهرة أو الإسكندرية لا تحتاج لشمس ولا لهواء ؛ فهم يعيشون فى منازل فسيحة تحيط بها الحدائق الغناء ، ولا يمشون إلا فى شوارع واسعة جميلة ، فيظنون أن جميع بيوت القاهرة والاسكندرية كبيوتهم أو تقل عنها قليلا . كذلك قد يتوهمون أن شوارعها جميعا تحاكى ما يسيرون فيه بعرباتهم من الشوارع الواسعة ، وأخشى أن يكون أكثر حكامنا وأولى الأمر فينا من بين هؤلاء ! والحقيقة أن المنازل الصالحة لسكنى الآدميين فى القاهرة والاسكندرية هى جزء صغير من منازل هاتين المدينتين ؛ أما كثرة منازل المدن الصغيرة ، أو منازل القرى والعزب فهى غير صالحة لسكنى الحيوان فضلا عن الانسان .

" لقد اشتغلت بالطب عشرين سنة فى مدينة القاهرة ، ولا أظن أن هناك ركنا من أركان العاصمة المجهولة لم تطأه قدماى ولا يوجد شارع أو حارة أو زقاق فى مدينة القاهرة إلا دخلت بيتا فيه لمعالجة طفل مريض . ولذلك رأيت مالم يرغيرى فرأيت عجبا ! رأيت الأزقة التى لا تتسع لأكثر من شخص واحد يسير فيها ، والتى يمكن الساكنين على جانبيها أن يقفزوا من بيت إلى بيت بكل سهولة. دخلت بيوتا تنبعث منها الروائح الكريهة المهلكة ، وتعلو جدرانها الرطوبة صيفا وشتاء ، ولا شمس ولا هواء ولا نور ينفذ إليها . دخلت منازل جدرانها وسقوفها من صفائح البترول القديمة ، يسكن الحجرة الواحدة أسرة مكونة من الأب والأم والأولاد ، ويعيش معهم أحيانا بعض الحيوان أو الطيور المنزلية . ولست أبالغ فى هذا الوصف فليس من الصعب على كل من يريد التأكد من حقيقة الأمر أن يذهب الى عرب اليسار أو عشش الترجمان ليرى بعينه ما أصف الآن بل أستطيع أن أدله على حى من أحياء القاهرة لا يبعد الا بضعة أمتار عن شارع القصر العينى ، فانه يوجد فى هذا الحى منطقة يصعب أن ترى مثيلها فى بلاد الكنغو أو فى أقاصى السودان . يوجد " تل زينهم " بمناظره المدهشة ، وحاراته التى لا يزيد عرضها عن المتر ، ومنازله المتداعية للسقوط ، والمبنية بالطين والصفيح ونحو ذلك ..."

صدرت هذه الكلمات النارية الملتهبة من رجل معروف بالقصد والاتزان ، فهو لا يكتبها الا متأثرا بواقع مؤلم يثير الهادئين المتزنين ، ولم يكتف بوصف الداء بل اقترح العلاج أيضا فى فصول كاملة من كتابه القيم ، ولكن أحدا لم يلق باله الى المسألة حتى جاءت الحرب فهزتنا تلك الهزة العنيفة التى لا تهزنا اياها الفصول والمقالات .

فبارك الله اذن فى هذه الحرب — مرة أخرى — وبارك فى ويلاتها الطاغية . وبارك فى هذا الخير العظيم الذى ينبت من الشر العظيم .

ولكن مالنا نستبشر هكذا والأمر لايزال أمر مشروع لم نصل بعد فيه إلى قرار ، بل قد وصلنا إلى قرار ولكن المهم هو التنفيذ والتنفيذ السريع ، فقد طالما صدرت القرارات ثم بقيت حبرا على ورق فى كثير من الأحوال .

ففى أبريل من العام الماضى — ولم يكن ذلك فى أوله ! — نشرت الأهرام أن وزير الصحة حالته حالة هذه الأحياء الوطنية ورثى لسكانها التعساء ، فألف لجنة برياسة حضرة مفتش صحة العاصمة لبحث مشروع يرمى الى إنشاء متنزهات فى أحيائها على بعض الأراضى الفضاء والخرائب التابعة لوزارة الأوقاف ، وأن عدد الأماكن التى اختيرت فى مختلف الأنحاء بلغت ثلاثا وأربعين قطعة تبلغ مساحة أصغرها ثمانية آلاف متر . وأن نفقات المشروع قدرت بحوالى ستين ألف جنيه .

ومضى عام وجزء من عام فلم تنشأ حديقة واحدة من هذه الحدائق الثلاث والأربعين ، ولا بد أن العذر كان هو المال . المال الذى يوجد دائما حين تقتضيه صوالح الطبقات المثرية ، ويشح دائما حين تقتضيه مصالح الفقراء ! المال الذى يضطر صحيفة متزنة كجريدة المقطم أن تقول عن مشروع توسيع منافذ هذه الأحياء الأخير :

" هذا موضوع تكلمنا عنه وعن أهميته لما بلغنا فى وقت ما أن مجلس الوزراء رأى صرف النظر عنه لأن توسيع تلك الشوارع الضيقة والأزقة يكلف أكثر من مليون جنيه . فقلنا إننا أنفقنا حتى الآن اثنى عشر مليون جنيه على إنقاذ الثروة العقارية ، أفلا ننفق مليونا أو مليونين على ضمان سلامة السواد الأعظم من سكان العاصمة " .

والمقطم تحدث ولاشك هنا بلغة التوريط ، والا فهى لاتجهل أن الملايين الاثنى عشر التى تنفق للتسويات العقارية أخف وأهون من المليون أو المليونين الذين ينفقان على ضمان سلامة السواد الأعظم من سكان العاصمة ، ما دام هذا السواد الأعظم يعيش فى الأحياء "الوطنية" !

والآن وقد شاء الحظ السعيد ، أو شاءت ويلات الحرب ، أن نسترخص هذا المليون ينبغى ألا تصرفنا المطالب الحاضرة عن النظر البعيد ، فيجب ألا نقوم بأعمال مؤقتة بل نضع سياسة دائمة ، وأن نتحرز هذه الفرصة لوضع مشروعات كاملة لإصلاح هذه الأحياء فى مدينة القاهرة ، حتى لا يقع ما يشكو منه الدكتور حافظ عفيفى باشا وما هو مشاهد فى سلسلة الأعمال التى تقوم بها مصلحة التنظيم الان ، فهو يقول :

" والغريب فى أمر المصلحة المختصة بشؤون القاهرة وهى مصلحة التنظيم أنها تصرف سنويا المبالغ الطائلة على توسيع شوارع الأحياء القديمة ، وهى تسمح فى الوقت نفسه بتقسيم الأراضى الجديدة المعدة للبناء تقسيما ينتهى بإنشاء شوارع جديدة فى أحياء القاهرة الجديدة تقل فى عرضها عن الشوارع التى توسعها الآن فى الأحياء القديمة .

" إن أحياء الحلمية الجديدة . وجنينة البابلى وجنينة لاظ ، وهى أحياء تعتبر جديدة نسبيا لا تقل رداءة عن أقذر أحياء القاهرة القديمة . فاذا اعتبرت هذه الأحياء قديمة أيضا فانه يبنى الآن فى المنيل وفى شبرا وفى مصر القديمة وفى بولاق وفى العباسية منازل جديدة فى أحياء جديدة خططت شوارعها بحيث لايزيد عرضها عن ستة أمتار وتبنى عليها الآن بيوت لم يراع فيها أى شرط من الشروط الصحية التى تشترطها الآن كل حكومة على وجه البسيطة وسنضطر الى توسيعها فى المستقبل بإنفاق المبالغ الباهظة كما نفعل الآن فى الأحياء القديمة ، فى حين أننا كنا نستطيع بحرة قلم أن نوسعها بلا نفقة " .

أما أسس السياسة الدائمة التى ينبغى وضعها لعلاج هذه الحالة ، والإصلاح الدائم لهذه المقابر التى ندعوها تجوزا "أحياء وطنية" فليس هنا مجال تفصيله ، ولكنا نشير الى أنه مبسوط بتوسع وتفصيل ودقة فى كتاب الدكتور حافظ عفيفى باشا " على هامش السياسة " من صفحة ٢١ الى صفحة ٢٩ . وفى كتاب الأستاذ مريت بك بطرس غالى " سياسة الغد " من صفحة ١٠٠ الى صفحة ١١٠

* * *

ولعل المناسبة هنا حاضرة للحديث عن " المجلس البلدى للعاصمة " هذا النظام الذى لابد منه ، والذى لم يعد هناك ما يدعو لأجيله . فمن المعروف أن "مصلحة التنظيم" نظام لا مثيل له فى عاصمة واحدة من عواصم العالم وهذا "التنظيم" يتبع الاجراءات الديوانية و"الروتين" المعروف ، بينما المجالس البلدية تتبع نظاما آخر يجعل المدينة وحدة مستقلة ، تنظر فى شؤونها الخاصة ، وتملك من وسائل التنفيذ وسرعته ما لايملكه " التنظيم " التابع لوزارة الأشغال المثقلة بالمشروعات الضخمة فى طول البلاد وعرضها .

وقد كانت الامتيازات هى حجة من لا يريدون إنشاء المجلس البلدى للعاصمة ، حتى لا يوجدوا للأجانب نفوذا آخر فيه يعادل نفوذهم فى بلدية الاسكندرية . والآن وقد ألغيت الامتيازات زال هذا المانع ولم يعد هناك ما يبرر بقاء هذا النظام العتيق .

ولعل إنشاء بلدية للقاهرة ، مع تسليحها بقوانين جديدة تخول لها الإشراف التام على حركة البناء فى المستقبل ، ولا تقصر نفوذها على التوسيع والهدم . لعل هذا كفيل بتحديد العاصمة الكبيرة فى مدى معقول . وإلا فهذا الوضع الحالى غير صالح ولا مقبول .

وأخيرا نرجو أن يسرع المسئولون فى إنفاق المليون الذى أقره مجلس الوزراء أخيرا ، فالظروف لا تمهلنا ، والغارات تتجدد ولا يدرى أحد مكان الضربة التالية ، وسكان هذه الأحياء لا يقلون عن مليون ، فلنشتر حياة كل فرد منهم بجنيه واحد ، وما أرخصه سعرا حتى فى أسواق الرقيق !